مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

العنف الأسري في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا

أسماء جميل رشيد

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْن السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وانما تعبر عن رأي كتابُها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

العنف الأسري في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا

أسماء جميل رشيد *

اتخذ العراق تدابير غير مسبوقة على خلفية تفشي فايروس كورونا، الهدف منها الحد من حركة الأشخاص، ومنع الانتشار السريع للوباء منها: الحجر المنزلي الذي عملت به أكثر من 90 دولة، واغلاق المدارس والجامعات، والأماكن العامة مثل: المطاعم، ومراكز التسوق، ومنع التجمعات البشرية، والابتعاد عنها.

إن هذه الإجراءات لم ترافقها سياسات اقتصادية واجتماعية يمكنها أن تخفف من الأعباء، والآثار المترتبة عن الحظر والحجر المنزلي من مثل تعويض المتضررين؛ بسبب الحجر وحماية الأفراد المعرضين للفقر، وضمان الأمن الغذائي للفئات الأكثر هشاشة، وحماية النساء والأطفال من التعرض للعنف.

لم يواجه العراق أزمة وبائية منذ عقود طويلة؛ وبالتالي لم تتشكل خبرات مؤسسية أو مجتمعية للتعامل مع الأوبئة، والعدوى السريعة الانتشار تمكنه من الاستجابة السريعة وبكفاءة عالية ومحيطة بكل المشكلات والعواقب المحتمل ظهورها، تجعله أكثر قدرة على احتوائه ومواجهة تداعياته الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

خلفت الأزمة الوبائية والطرق المتخذة لمواجهتها الكثير من التداعيات التي من المحتمل أن تعمق التفاوتات الاجتماعية بنحو عام والتفاوت ما بين الجنسين على وجه الخصوص وتفاقم عوامل الخطورة التي تزيد من احتمال تعرض النساء والأطفال للعنف، والكثير من هذه التداعيات ممكن احتواؤها أو التقليل من آثارها السلبية فيما لو كُشف عنها، وتحليل المتغيرات المتعددة التي من المحتمل أن يكون لها تأثير على مسارات الوضع في العراق خلال جائحة كورونا وما بعدها.

وعلى الرغم من الوفرة في عدد الكتابات والتقارير الحديثة بشأن التداعيات المحتملة للأزمة الوبائية، غير أن المعاينة الميدانية في العراق للآثار الجانبية المترتبة على جائحة كورونا، والعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال هذه الأزمة محدودة جداً، وهناك ندرة في الدراسات والبحوث التي تقدم وصفاً واقعياً ومبنياً على التحقق الميداني للظاهرة، وهو ما يشكل واحداً من أهم التحديات في التصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري خلال الجائحة.

* دكتوراه علم الاجتماع – جامعة بغداد.

أعدت دائرة تمكين المرأة بالتعاون مع صندوق الامم المتحدة للسكان تقريراً خاصاً عن أثر الأزمة الوبائية الراهنة في زيادة حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، إلا أن هذا التقرير اعتمد على العاملين في نقاط تقديم الخدمات لاستقاء المعلومات، وليس على النساء أنفسهن والتعرف منهن على ما يواجهنه من عنف. وأعد معهد المرأة القيادية استطلاعاً بشأن النساء والفتيات في ظل جائحة كورونا شمل 2500 امرأة في أربع محافظات، غير أن الأسئلة الخاصّة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي كانت محدودة جداً.

تحاول هذه الورقة توجيه الاهتمام إلى واحدة من أهم المخاطر والتداعيات التي رافقت الأزمة الوبائية ليس في العراق فحسب، وإنما في العديد من دول العالم، وهي ظاهرة العنف الأسري التي أصبحت تعرف بجائحة الظل أو الجائحة المستترة، وتقديم فهم وإن كان سريعاً للكيفية التي يمكن أن تؤثر بها الجائحة والإجراءات المتخذة لمواجهتها على زيادة احتمالية تعرض النساء والأطفال للعنف داخل الأسرة، عبر تشخيص انتشار العنف الأسري وتحديده في العراق قبل الجائحة ومقارنتها بحالات العنف التي رُصدت خلال الجائحة، وتحديد عوامل الخطورة التي تولدت عن انتشار فايروس كورونا التي زادت من احتمال التعرض للعنف. يعتمد التشخيص في هذه الورقة على البيانات والتقديرات التي قد تكون تقريبية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والصادرة من جهات رسمية ومنظمات غير حكومية وعلى ما نشر في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي.

واقع انتشار العنف المبني على النوع في العراق قبل الجائحة

من أجل فهم العنف الأسري خلال جائحة كوفيد 19، ومعرفة اتجاهات انتشاره وأنماطه والعوامل المرتبطة به، ولا بد من التعرف على واقع العنف في العراق قبل الجائحة.

يعد تحديد معدلات انتشار العنف المبني على النوع الاجتماعي في العراق تحدياً بالغاً الصعوبة فثمة مشكلة كبيرة في الوصول إلى بيانات تعكس الحجم الحقيقي لهذه الظاهرة؛ بسبب ضعف القاعدة المعلوماتية، وتناقض البيانات التي تظهرها المصادر المختلفة. وقد أثّر الاهتمام المتأخر بدراسة العنف في العراق في قلة عدد الدراسات التي تناولت هذا الموضوع وأثر في طريقة التعاطي مع الظاهرة، إذ ما تزال معظم الدراسات تدور في إطار البحث والكشف عن الأنماط التقليدية للعنف المتمثلة بالضرب والإهانات اللفظية. ومعظم الدراسات التي أجريت هي دراسات وصفية اعتمدت على المسح بالعينة، وجلها تركز على فئة النساء دون الرجال؛ مما خلق فجوة معرفية حول هذه الظاهرة.

ويمكن تحديد عقبتين أساسيتين تقفان أمام تحسين وتوفير البيانات الخاصة بالعنف:

الأولى: هي قلة الإبلاغ؛ بسبب البنية الثقافية التي تفرض على المرأة التكتم على العنف وعدم فضحه. وبحسب آخر مسح وطني فإن نسبة النساء اللاتي أبلغن عن تعرضهن للعنف لم تتجاوز 6،3 % ممن تعرضن للعنف[1].

والأخرى: هي انخفاض وعي النساء بالعنف، فأكثر من نصف النساء في العراق 58 % بحسب المسح الوطني لا يجدن في ضرب الزوج لزوجته عنفاً في حال خالفت أوامره، أو خرجت دون إذنه، أو أهملت واجباتها[2]؛ وهذا يعني أن هناك تقبلاً للعنف وتبريراً له، وتأييده واعتباره حقاً من حقوق الرجل، واعتباره من أمور الحياة الطبيعية التي لا تستدعي فضحه أو تشخيصه أو الإبلاغ عنه.

أظهرت نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق (I WISH) بأن 46 % من النساء المتزوجات قد أفدن بتعرضهن للعنف خلال عام 2011 من قبل الأزواج وتعاني أكثر من 40 % من النساء المتزوجات من سيطرة أزواجهن على حياتهن بكل أشكالها من مثل عدم قدرتها على الذهاب إلى الطبيب إلا بموافقته ومصادرة حقها في الخصوصية والتحكم باتصالاتها ومحاولة التعرف بمن تتصل ومكان تواجدها في كل الأوقات. في حين تتعرض 23.3 % من النساء للعنف النفسي والجسدي واللفظي. ولأول مرة في العراق يعلن المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة أن 10 % من المتزوجات بعمر (15 - 54 سنة) يتعرضن للعنف الجنسي، وأن 7 % منهن يجبرن على المعاشرة الزوجية و6 % يجبرن على ممارسة أفعال لا يرغبن القيام بها[3].

ويلق قتل النساء التسامح وربما التشجيع من جانب النظام القانوني المعمول به في العراق. إذ تمنح المادة 1-128 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 الجاني عذراً مخففاً للعقوبة في حالة قتل زوجته أو إحدى محارمه بدافع غسل العار لا تتجاوز العقوبة الثلاث سنوات. وقد

1- حُذفت البيانات الخاصة بالاعتداءات في خانة (الأخرى)، والبالغة 897 حالة؛ لعدم ورود بيانات مناظرة لها في العام 2020

2- وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء منظمة الأمم المتحدة للطفولة: مراقبة أوضاع الأطفال والنساء – المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4-2011.

3- الجهاز المركزي للإحصاء قسم احصاء التنمية الاجتماعية: نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISHلسنة 2011 جدول 3.

ازداد عدد حالات قتل النساء ففي كركوك وحدها وصل عدد الضحايا إلى 121 في عام 2012، ومعظم هذه الجرائم تسجل ضد مجهول. في حين بلغت حوادث القتل التي تطول الفتيات الصغيرات فقط دون السن الثامنة عشرة بحسب إحصائية وزارة التخطيط 41 حالة في العام 2017، و3 حالات قتل غسلاً للعار في العام نفسه.

وفيما يتعلق بحوادث العنف المبلغ عنها، ارتفع عدد حالات العنف الأسري المسجلة في مديرية حماية الأسرة التابعة لوزارة الداخلية من 8552 حالة اعتداء في العام 2016 لتبلغ 11619 في العام 2017[4].

وبلغت عدد الاعتداءات التي قام بها الزوج ضد الزوجة في العام 2017 والمسجلة في مديرية حماية الأسرة 6544 في حين بلغت اعتداءات الزوجة ضد الزوج 1310، وسجلت 270 حالة اعتداء قام بها الآباء ضد الأبناء يضافا إليها 897 حالة أخرى لم تذكر تفاصيلها[5].

وتشير التقارير الصادرة عن جهات حكومية وغير حكومية 'لى ازدياد ملحوظ في ظاهرة الانتحار بين النساء والفتيات وبشكل خاص في الأعمار الواقعة ما بين 25-13 عاماً، وبلغ معدل الانتحار في مستشفيات مدينة الصدر فقط في بغداد (1 إلى 2) أسبوعياً في العام 2016 معظمهن فتيات غير متزوجات. وبحسب أحد مديري مستشفيات مدينة الصدر فإن نسبة 70 % من حالات الانتحار كانت حرقاً[6].

وفيما يتعلق بالأطفال فيعد العنف من أكثر الطرق المستعملة في العراق لضبط سلوك الطفل إذ تتبنى الأسر أسلوب العقاب عندما يتصرف الطفل بنحو غير مرض (يسيء التصرف)، ومن أهم انواعه العقاب الجسدي، والعقاب الجسدي الشديد المتضمن ضرب الطفل بقسوة وبنحو متكرر، والتعدي النفسي المتضمن الصراخ على الطفل وإطلاق نعوت مهينة عليه.

وأظهرت نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 6) للعام 2018 أن 81 % من الاطفال بعمر 14-1 عاماً قد تعرضوا لأحد أنواع العنف المشار إليها آنفاً، في حين يتعرض 31 % منهم للعنف الجسدي الشديد، ويتعرض 79 % من الأطفال للعنف النفسي العدائي[7].

4- نقلاً عن استراتيجية مناهضة العنف ضد المرأة للعام 2018.

5- المصدر السابق نفسه.

6- تقرير جمعية نساء بغداد عن ظاهرة انتحار النساء في مدينة الصدر 2014.

7- الجهاز المركزي للإحصاء واليونيسيف: ملخص المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS 6)، العراق، 2018، ص: 31. /http://www.cosit.gov.iq/documents/MICS6-2018

العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال الأزمات وحالات الطوارئ

تتضخم أوجه عدم المساواة الموجودة أصلاً بين النساء والرجال في سياقات الضعف والطوارئ، وغالباً ما يكون تأثير هذه الظروف أكبر على النساء، وفيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي فقد أثبتت التجارب والوقائع في جميع الدول أن معدلات العنف الأسري وعنف الشريك الحميم تزداد وبنحو ملحوظ خلال فترات الطوارئ، سواء كانت نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية، أو أزمات اقتصادية، وقد رصدت تقارير كثيرة ارتفاع نسبة الاعتداءات الجنسية في أعقاب كارثة تسونامي في العام 2004، وارتفعت معدلات ضرب الزوجات في نيكارغوا بعد إعصار ميسي في العام 1998 حيث أقرت 27 % من النساء الناجيات من الإعصار هذه العلاقة. وترتفع جرائم الاتجار بالبشر خلال فترات الطوارئ إذ تتيح الظروف الاستثنائية المتمثلة بالكارثة أو الفقر والتبعية واليأس فرصة للمتاجرين بخداع الناس[8].

وفي العراق انخفضت نسبة النساء اللواتي يعانين من سيطرة الرجل وتسلطه من 83 % في العام 2006، حيث بلغ العنف الأهلي ذروته إلى 43 % في العام 2011 وهي المدة التي شهد فيها العراق استقراراً نسبياً، وانخفضت نسبة المتعرضات للعنف الجسدي من 21،2 % في العام 2006 إلى 5،4 %[9].

ما تفسير هذه العلاقة؟

هناك عدة تفسيرات حاولت أن توضح هذه العلاقة من بينها ما تسببه الكوارث والأزمات من تفكيك للروابط والبنى الاجتماعية التي تمثل أنظمة للدعم الأسري والمجتمعي، وعنصر وقاية فعالاً يحمي المرأة من العنف، بما في ذلك عزل المرأة عن شبكات الدعم؛ بسبب افتراق الأسر عن بعضه. ومن الأسباب الضغوط الحياتية التي يتعرض لها الرجال نتيجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية خلال هذه الفترات، وعدم توافر الخدمات اللازمة للحياة؛ مما يؤدي إلى شعور الرجال بالإحباط، ويدفع إلى زيادة العنف ضد المرأة، وأيضاً ما يرافق هذه الأزمات من فقر واضطراب في القاعدة المعيشية، وسيادة مناخ من انتهاكات حقوق الإنسان، وغياب القانون، والإفلات من العقاب.

ومن بين التفسيرات التي حاولت أن تقدم فهما لازدياد العنف ضد المرأة خلال فترات

8- صندوق الأمم المتحدة للسكان: شجرة العنف، ص 11.
9- أسماء جميل رشيد.

الطوارئ هو ما يرافق هذه الأزمات من تحوّل في أدوار الجنسيين التقليدية، وديناميات القوة؛ ففي كثير من حالات الطوارئ تصبح النساء والفتيات هن المعيل الوحيد لأسرهن بعد أن يعجز الرجال عن أداء هذا الدور؛ وهو ما يؤدي بالرجل إلى الشعور بالإحباط والتهديد لسلطته التقليدية؛ وينجم عن ذلك زيادة العنف القائم على النوع[10].

هل ازداد العنف المبني على النوع الاجتماعي خلال أزمة كورونا؟

على الرغم من ضعف القاعدة المعلوماتية وندرة البيانات التي توثق لحالات العنف غير أن هناك العديد من الأدلة والتقارير التي تفيد بتصاعد العنف الأسري في العراق خلال أزمة كورونا.

وقد أشار مركز المعلومات العراقي (IIC) الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ خمس سنوات إلى زيادة بلغت نسبها 44 % في عدد البلاغات الخاصة بحوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي التي يتلقاها المركز و94 % من الحوادث التي أُبلغ عنها تتعلق بالعنف الأسري حيث يكون الزوج أو أحد أفراد الأسرة مصدراً للعنف[11].

وأشار التقرير الذي صدر عن دائرة تمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان حول أثر الأزمة الوبائية الراهنة في زيادة حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي إلى الإبلاغ عن 123 حالة انتحار أو محاولة انتحار مرتبط بالعنف المبني على النوع الاجتماعي، وكان العدد الاكبر من الابلاغات قد سجل في محافظات نينوى، وديالى، وكركوك.

وأُبلغ عن 62 حالة حرمت فيها الأسر النساء والفتيات خلال الحجر الصحي من الوصول إلى المرافق الصحية؛ بسبب الأعراف الاجتماعية ولاسيما في ديالى، ودهوك، وكركوك، وأربيل[12]، وهو نمط جديد من أنماط العنف التي استحدثت خلال جائحة كورونا.

وكشف الاستطلاع الذي أعده معهد المرأة القيادية عن تعرض 10 % من النساء في عينة

10 - شجرة العنف، ص11.

11- نقلًا عن: دائرة تمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان: أثر الأزمة الوبائية الراهنة في زيادة حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، أيار 2020.

https://yesiraq.com/%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D9%86-9

12- دائرة تمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان: أثر الأزمة الوبائية الراهنة في زيادة حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، أيار 2020.

الدراسة والبالغة 2500 امرأة وفتاة للعنف من قبل أحد أفراد أسرتها، ومع أن هذه النسبة لا تبدو مخيفة، غير أن الملاحظات التي كشف عنها تقرير الاستطلاع تعكس بيئة الخوف والعنف التي تعيش تحت وطأتها عدد كبير من المستطلعات أو المبحوثات والتي قد تمنعهن من الافصاح عن العنف أو فضحه كما تؤكد على تردد وخوف النساء من الإجابة عن أسئلة الاستطلاع حول العنف بوجود أفراد الأسرة (المعنفين) بالقرب منها، فالمسح أجري من طريق الاتصال الهاتفي بالنساء، وقد أشار التقرير إلى أن الكثير منهن يعطين الهاتف إلى الأب أو الزوج أو الأخ؛ ليحقق مع جامعات البيانات عن سبب الاتصال، وبعض المبحوثات طلبن عدم الاتصال بهن مرة ثانية خوفاً من أن يعلم أحد أفراد الأسرة بهذا التواصل، ويسحب منهن الهاتف أو يعرضها للضرب، وبعضهن أصلاً غير مسموح لهن بامتلاك هاتف نقال وجرى الاتصال بهن عبر أحد أفراد الأسرة[13]؛ وهذا يعني عدم القدرة على انتزاع معلومات صادقة من النساء حول تعرضهن للعنف أو تقديم المساعدة لهن عبر الإنترنت أو الاتصال الهاتفي دون توفر أماكن يمكن أن ينفردن فيها بأنفسهن.

في السياق عينه تتحدث بعض المصادر عن 36 حالة قتل طالت نساء خلال شهر آذار ونيسان[14].

وأعلنت منظمة اتحاد الرجال في إقليم كردستان عن تسجيل 87 شكوى اعتداء على الزوج و7 حالات انتحار وحالة قتل واحدة خلال فترة الجائحة، فيما كشفت إحصائية أخرى في تقرير بثته قناة الشرقية في بداية تموز عن 175 حالة عنف تعرض لها الرجال على يد زوجاتهم من بنها 17 حالة قتل.

وهناك مخاوف من احتمال وجود زيادة في التعرض للعنف المرتبط بالتكنلوجيا يرافق الزيادة في الوقت الذي يقضيه الشباب على الإنترنت؛ بسبب إجراءات المنع والإغلاق العام. مثل اختراق الحسابات الشخصية، وابتزاز الفتيات بالصور والمنشورات، وإيهامهن بالزواج؛ لغرض الابتزاز الإلكتروني. وهذا النوع من العنف يمكن الاستدلال عليه من خلال ازدياد حالات الانتحار ومحاولات الانتحار بين الشابات الذي عادة ما يكون مصدره التعرض للابتزاز الإلكتروني، أو الحوادث الخاصة بالعنف المرتبط بالتكنولوجيا.

أتاحت البيانات التي أعلنتها وزارة الداخلية في 15 تموز بشأن الاعتداءات الموجهة ضد

13- معهد المرأة القيادية: واقع النساء والفتيات في ظل جائحة كوفيد19/العراق، دراسة حالة، 2020.
14- حساب المحامي محمد جمعة على تويتر.

أفراد الأسرة، وفيما بينها خلال الستة أشهر الأولى من العام 2020، وهي المدة التي تخللتها الأزمة الوبائية فرصة مهمة لمقارنة معدل انتشار العنف الأسري قبل جائحة كورونا وخلالها. حيث قورنت عدد حالات العنف المسجلة من قبل مديرية حماية الأسرة للأشهر الستة الأولى من سنة 2020 بعدد حالات العنف المسجلة من نفس المديرية لسنة 2017 بعد تقسيمها على اثنتين لاستخراج عدد الحالات خلال ستة أشهر، وكما مبين في الجدول الآتي.

جدول يبين عدد حالات العنف الأسري المبلغ عنها في مديرية الحماية الأسرية خلال 6 أشهر من العام 2017 ومقارنتها بعدد الحالات خلال 6 أشهر الأولى من العام 2020

الاعتداء	عدد الاعتداءات خلال ستة أشهر من العام 2017	عدد الاعتداءات خلال الستة أشهر الأولى من العام 2020	الفرق في عدد الحالات خلال ستة أشهر للأعوام 2017 و 2020
اعتداء الزوج على الزوجة	3277	3637	+ 365
اعتداء الزوجة على الزوج	655	453	- 202
الاعتداء بين الإخوة والأخوات	507	402	- 105
اعتداء الآباء على الأبناء	135	183	+ 48
اعتداء الأبناء على الآباء	792	617	-175
أخرى	897	-	-
المجموع	5361*	5311	- 50 حالة

الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية حماية الأسرة

يتضح من الجدول السابق أن مجموع عدد شكاوى العنف الأسري المبلغ عنها لدى مديرية

*- حُذفت البيانات الخاصة بالاعتداءات في خانة (الأخرى)، والبالغة 897 حالة؛ لعدم ورود بيانات مناظرة لها في العام 2020

حماية الأسرة لستة أشهر من العام 2017 قد بلغت 5361، وهي أعلى من مجموع عدد الحالات المبلغ عنها خلال الستة أشهر الأولى من العام 2020، والبالغة 5311؛ وهذا يعني إن عدد الحالات المبلغ عنها قد انخفضت بواقع 50 حالة خلال جائحة كورونا، ويمكن أن نعزو السبب في هذا الانخفاض إلى إجراءات المنع، والإغلاق العام، وحظر التجوال التي أعاقت الضحايا من الوصول إلى مراكز الشرطة. ولكن هذا الانخفاض يمكن أن يعكس أيضاً عدم وضع وزارة الداخلية قضايا العنف الأسري ضمن أولوياتها، وإهمال عدد من الشكاوى دون تحقيق، وهو ما يؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب، ومن الممكن أن يكون السبب انخفاض في التعرض للعنف.

ويتضح من الجدول السابق أن حالات اعتداء الزوج على الزوجة المبلغ عنها قد ازدادت خلال جائحة كورونا بواقع 365 حالة اعتداء مقارنة بعدد الحالات خلال ستة أشهر من العام 2017. في المقابل انخفضت عدد حالات اعتداء الزوجة على الزوج خلال الأزمة وبواقع 202 حالة عما كانت عليه في العام 2017، وهو ما قد يؤشر على وجود تغيراً وتحولاً في مقاومة الزوجة للعنف واستراتيجيات التحمل التي تتبعها النساء. غير أن الوضع مختلف في إقليم كردستان بحسب المنظمات التي تعنى بحقوق الرجل والتي تؤكد ازدياد حالات اعتداء الزوجة على الزوج خلال أزمة كورونا.

ويظهر من الجدول السابق أيضاً أن حالات الاعتداء بين الإخوة المبلغ عنها قد انخفضت خلال الأزمة وبواقع 105 حالات عمّا كانت عليه خلال ستة أشهر من العام 2017. أما اعتداءات الآباء على الأبناء فقد ازدادت خلال الجائحة بواقع 48 حالة اعتداء مقارنة بالستة أشهر للعام 2020. في الوقت الذي انخفضت فيه اعتداءات الأبناء على الآباء خلال الجائحة وبواقع 175 حالة مقارنة بالعام 2017.

عموماً تكشف الأرقام السابقة عن اتجاهات العنف ومساراته خلال أزمة كورونا، وعلى الرغم من أن هناك زيادة واضحة في العنف المرتكب من الزوج ضد الزوجة والأبناء غير أنه من الصعب القول إنها مؤشر لتفاقم العنف الأسري ذلك أن نسبة الزيادة لا تعكس تطوراً خطيراً في نسب انتشار العنف في العراق خلال جائحة كورونا مقارنة بمدينة هوبي الصينية بؤرة وباء كورونا مثلاً، التي تضاعفت فيها عدد الإبلاغات عن العنف ثلاث مرات خلال شهر شباط عما كانت عليه خلال الشهر نفسه من العام الماضي. من ناحية أخرى فإن هذه الأرقام لا تعبر عن الواقع الحقيقي لحجم المشكلة، وإنما عن الحالات المبلغ عنها فقط؛ وبالتالي فهي ترتبط بسلوك الإبلاغ

وبالطريقة التي تصنف فيها حوادث العنف داخل مراكز الشرطة.

ومع ذلك فإن المشكلة الأساسية فيما يتعلق بالعنف الأسري خلال أزمة كورونا في العراق ليست في نسب ومعدلات تواتر وانتشار العنف الأسري، وإنما المشكلة في طبيعة الاعتداءات نفسها، التي تعكس تحولاً خطيراً في أنماط العنف الأسري وشدته، وتعبر في الوقت نفسه عن تصدعات كبيرة في العلاقات، وانهيار للروابط التي طالما كانت تحمي حياة الآخرين.

رصد أسوأ حالات العنف وثقتها وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي خلال أزمة كورونا

عكست وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي صورة أكثر وضوحاً عن طبيعة العنف خلال جائحة كورونا، ووثقت للعديد من الحوادث التي مورس فيها العنف الشديد داخل الأسرة، وقد ساعد هذا التوثيق والرصد في إظهار مدى خطورة العنف الأسري، ووفر حقائق ومعلومات يمكن أن تساعد في تنبيه وتعبئة الناس لاتخاذ مواقف للحد منه ولاسيما الأشخاص الذين ينكرون ويشككون في حجم المشكلة وأبعادها، ويساعد صناع القرار في فهم الحاجة إلى إعطاء الأولوية للاستجابات البناءة في أوقات الأزمات، ودعم تغييرات تؤدي إلى تحسين الاستجابة للعنف[16].

خلال الأشهر نيسان، وأيار، وحزيران، وتموز رصدت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي للعشرات من حالات العنف الشديد التي وقعت في إطار الأسرة، ونظراً لأهمية توثيق جرائم العنف كوسيلة لتغيير المعايير الاجتماعية ولاسيما في المجتمعات التي لا تنظر إلى العنف بوصفه جريمة؛ مما يجبر المرأة على تحمل تبعاته[17] فإن من الضروري الإشارة إلى الأنماط المختلفة من العنف الأسري التي نشرت في وسائل الإعلام.

16- مجموعة منظمات: من التنسيق العالمي إلى الاستراتيجيات المحلية/مقاربة عملية لمنع ومعالجة وتوثيق العنف في ظل كوفيد 19، تموز 2020، ص 15.

17- المصدر السابق نفسه.

العنف ضد الأطفال

- في 13 أيار أب يرمي ابنته بعمر 6 سنوات من فوق سطح في البصرة ليرديها قتيلة.
- في 15 تموز أب يضرب طفله البالغ من العمر سنتين ونصف ويرديه قتيلاً بعد شجار مع زوجته في منطقة أبي صيدا في ديالى.
- في تموز رجل يقتل أطفاله الأربعة في كربلاء من خلال لإشعال النار بهم في أثناء نومهم يحرقهم انتقاماً من زوجته.
- في تموز أم تقتل طفليها التوءم بعمر 5 أشهر بإغراقهم في خزان الماء.
- رمي الأطفال والتخلي عنهم.
- في 23 أيار تركت أم ثلاث طفلات في ساحة المحكمة وسط كركوك وتختفي بنحو مفاجئ.
- في 20 نيسان عثرت الشرطة على طفل حديث الولادة بعمر شهر مع رسالة مكتوبة بخط اليد تشير إلى اسمه وعمره، وأسباب تركه التي تلخصت بعدم القدرة على تربيته بسبب ضيق الحال (الفقر).
- في 23 تموز عُثر على طفلة حديثة الولادة داخل صندوق كارتوني ومعها علبة حليب مجفف.
- قتل النساء
- في 16 أيار قتلت فتاتين لا يتجاوز عمرهما السن القانوني (مراهقات) على يد ذكور العائلة بعد أن استدرجهن أحد أقاربهن عبر مواقع التواصل الاجتماعي وحرضهن للهرب من المنزل.
- في 7 تموز رجل يذبح زوجته يفصل رأسها عن جسدها ويدعي أنه كان ثملاً.
- في 30 حزيران رجل يقتل زوجته بكيبل شحن الهاتف في محافظة صلاح الدين بسبب خلاف بينها وبين والدته.
- في 30 حزيران رجل يقتل زوجته بكيبل شحن الهاتف في محافظة صلاح الدين؛ بسبب خلاف بينها. في 18 تموز زوج يحرق زوجته؛ لأنها لم تطعم الطيور.
- في 1 حزيران نقلت الشاية أم آيات إلى أحد مستشفيات في محافظة كربلاء بعد أن حرقها أهل زوجها.
- في 9 حزيران قتلت أمراتان في حي البنوك بمسدس كاتم للصوت في أثناء عودتهما إلى البيت وبحسب ما تداولته وسائل التواصل الاجتماعي فإن القاتل هو ابن الضحية الأولى وشقيق الثانية.

- **وفي أيار شرطة كربلاء تلقي القبض على رجل قتل زوجته بمطرقة وحرق جثتها.**
- **الانتحار المرتبط بالعنف الأسري.**
- **في 20 /4 /2020 انتحار شابة في مدينة الموصل القديمة قامت بحرق نفسها بسبب خلاف عائلي وهي حامل في شهرها الثالث.**
- **في 28 نيسان انتحار فتاة في بغداد بسبب مشكلات عائلية.**
- **في ميسان إنقاذ امرأة تبلغ من العمر 42 سنة في قضاء المجر الكبير حاولت الانتحار من على جسر الناظم الكبير بسبب خلاف مع زوجها.**
- **في نيسان أقدمت الشابة ملاك على إحراق نفسها كرد فعل على العنف الذي تتعرض له من قبل الزوج وأهله وحرمانها من التواصل مع أهلها.**
- **في أيار أقدمت الشابة وديان من مدينة الصدرعلى إحراق نفسها إثر تعنيف زوجها لها بعد يوم مواحد من إرجاعها الى بيت الزوجية التي خرجت منه لتلجأ إلى بيت أهلها.**
- **العنف ضد الزوج.**
- **في 8 حزيران أقدمت امرأة شابة على قتل زوجها بواسطة إلقاء حجر كبير على رأسه في أثناء نومه ليلاً؛ مما أدى إلى تهشيم رأسه.**

في القصص والشهادات التي رصدتها ووثقتها وسائل التواصل الاجتماعي وأكدت صدقية حدوثها وسائل الإعلام يظهر أن معظم حالات العنف الذي تعرضت له النساء والأطفال خلال جائحة كورونا هو عنف أسري تباينت فيه الضحايا ما بين أخت وأم وزوجة وزوج وأطفال، فيما تباين الجناة ما بين زوج وابن وأخ وزوجة. وتباينت أدوات العنف ما بين حرق، وإغراق، ونحر، واستخدام قنابل يدوية، وخنق بوسطة أسلاك وانتحار وضرب مفضي إلى الموت ورمي من على السطح وقتل ببندقية. وغيرها من الأدوات والوسائل التي تعكس بشاعة وشدة العنف والقسوة المفرطة في استعماله.

ويتبين من هذه القصص أن جميع الحالات التي تم تداولها عبر هذه الوسائل تعكس حالات العنف الشديد، وتعبر عن أسوأ حالات العنف التي وصلت إلى حد تصفية الضحايا وقتلهم.

مثل هذه القسوة والشدة في استعمال العنف لا يمكن فهمها وتفسيرها بالضغوط الاقتصادية

وإجراءات الحظر، والإغلاق العام التي فرضت لمواجهة الأزمة الوبائية، وإنما لا بد من ربطها بالسياق العام والظروف التي شهدها العراق على مدى العقود الماضية.

حرب وعسكرة للمجتمع التهمت عقد الثمانينيات وخلفت مئات آلاف من القتلى والمعاقين تلتها حرب ثانية مطلع التسعينيات وعقوبات أقتصادية استمرت لاثني عشر عاماً تآكلت خلالها جميع البنى التحتية، وانهارت مؤسسات الضبط الرسمية من أجهزة شرطية وقضائية مما سمح لتفاقم الجريمة بكل أشكالها وأنواعها، وعزز قدرة الجناة على الإفلات من العقاب بسبب الرشاوى، والفساد الذي بدأ يدب في أجهزة الدولة بفعل الندرة الاقتصادية.

وشهد العراق مع مطلع الألفية الثانية وبعد سقوط الدولة في العام 2003 مناخاً عاماً من انتهاكات حقوق الإنسان، وعدم استقرار أمني، وغياب سلطة القانون تخللتها حرب أهلية استمرت زهاء الثلاث سنوات رافقتها تفجيرات مستمرة طالت جميع مناطق بغداد، وتركت عدداً لا يحصى من الضحايا؛ لتنتهي بسيطرة داعش على ثلث مناطق العراق ومعارك التحرير لانتزاع هذه المناطق وما رافقها من أعمال قتل، وذبح، وانتقام.

استقر الوضع على عسكرة للمجتمع وهيمنة السلاح المنفلت وثقافة عسكرية تضفي الشرعية على استباحة الكثير من القيم والضوابط الناظمة للحياة الاجتماعية، وجنود عائدين ومعظمهم من الشباب الذي تطوع لقتال داعش، وقد عاد الكثير منهم وهو يعاني من اضطرابات نفسية؛ بسبب المواقف والخبرات الصادمة التي تعرضوا لها دون أن يخضعوا لأي برامج تأهيلية، في الوقت الذي تثبت فيه التجارب أن الجنود العائدين غالباً ما ترافقهم ممارسات سلوكية عدائية، وعدم اندماج جماعي وسلوك انتحاري.

كان لكل هذه الظروف التي مر بها العراق انعكاسات كبيرة في ارتفاع منسوب العنف وسهولة انتقاله إلى الأسرة على الرغم من أن العنف المبني على النوع الاجتماعي في العراق هو ظاهرة قديمة تؤسس لها ثقافة كره النساء، وعدم الاعتراف بحقوقهن، والقيم السائدة حولهن: وطبيعة الأدوار المناطة بهن، والصور النمطية التي يتمثلها المجتمع عنهن. غير أن هذه الظروف ساعدت في تفاقمه وتحول انماطه لتتخذ هذا الشكل المريع من القسوة.

خلفت الأزمات والنزاعات التي عانى منها العراقيون تأثيرات بالغة الخطورة على قيم التعايش، وحرمة الاعتداء على حياة الآخرين، فالقتل المتواصل، ومشاهد الجثث المقطعة، والأجساد المرمية

من أعلى البنايات المتدولة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لا بد أن يكون لها عواقب وخيمة على القيم التي تحمي حياة الآخرين (مثل الرحمة، والرأفة، والصفح، والتغاضي، وحرمة الدم)؛ لما تتضمنه من بخس لقيمة الحياة البشرية يجعل من السهل التجاوز عليها وهدرها وتلهم مخيلة الفاعلين العنف للقتل. لقد عودت الظروف التي يمر بها المجتمع العراقيين على أن القتل واستباحة حياة الآخرين هما أنماط اعتيادية للسلوك، وليست شذوذاً عن المألوف.

من جهة أخرى ترك العيش في بيئة النزاع آثاراً واضطرابات نفسية للعديد ممن تزامنت ظروف نشأتهم في هذه البيئة. وأنتج ضغوطاً نفسية قد تؤدي في وقت لاحق إلى مشكلات عقلية على المدى البعيد[18]، وتشير جميع الأدلة إلى أن الصراعات المسلحة والعنف يزيدان من خطر انتشار الاضطرابات النفسية الخفيفة والمعتدلة من (5 %-10 %)[19].

وعلى الرغم من صعوبة تحديد حجم الأعباء والإجهاد النفسي الذي يعاني منه العراقيون جراء التجارب التي كان عليهم مواجهتها والتي شكلت عوامل خطر على الصحة النفسية والعقلية للأفراد غير أن مسح صحة الأسرة في العراق الذي أجري ما بين عامي 2007-2006 قد أظهر مستويات عالية من الضائقة النفسية بين العراقين عندما رجح أن تعاني سيدة واحدة من بين كل خمسة نساء ورجل واحد من بين كل سبعة رجال من اضطراب نفسي خلال حياتهم[20].

مثل هذه الاضطرابات تبدو جلية في شهادة الأب الذي حرق أطفاله الأربعة في كربلاء عند إجراء كشف الدلالة والمتداول في مواقع التواصل الاجتماعي، وعند الاستماع إلى شهادة الأم التي تغرق رضيعيها التوءم في خزان الماء عندما تؤكدانها كانت تشعر بضيق شديد ولا تعرف ما السبب الذي دفعها لفعل ذلك.

في المقابل هناك ضعف واضح في خدمات الاستجابة للمشكلات النفسية واضطرابات ما بعد الصدمة في العراق عموماً؛ بسبب نقص الملاكات المؤهلة والمدربة على طرق العلاج الحديثة. فهناك طبيب نفسي واحد لكل ربع مليون شخص، وإخصائي نفسي لكل مليون شخص،

18- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف، (2016): تقييم الاحتياجات النفسية والاجتماعية في العراق: (تقرير)، ص 9.
19- المصدر السابق نفسه.
20- نقلًا عن: كاظم المقدادي:الادارة الرثة لنظامي الصحة والبيئة في العراق.في كتاب الرثاثة في العراق بغداد دار ميزوبوتاميا، 2015، ص89.

وإخصائي اجتماعي لكل نصف مليون بحسب منظمة الصحة العالمية لعام 2014[21]. فضلًا عن وجود ضعف في الوعي بقضايا الصحة النفسية وعزوف عن طلب العلاج؛ بسبب وصمة العار التي تحيط بتلقي خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، التي تمنع الناس من طلب المساعدة، أو عدم المعرفة بوجود خدمات للصحة النفسية، وقد بينت التقارير بهذا الشأن أن نسبة كبيرة من السكان لا تعرف آليات الحصول على الدعم النفسي، والاعتلالات النفسية غير مألوفة بالنسبة لهم، وهناك عدم معرفة حقيقة أن بعض الأعراض مثل العدوانية قد تكون نتيجة للضغوطات النفسية. يترافق ذلك كله مع عدم وجود نظام وطني لإحالة المرضى، وعدم تضمين خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي في السياسات الحكومية، وليس هناك تواصل وتنسيق بين مختلف الجهات المعنية بقضايا الصحة النفسية[22].

ولم تقتصر الآثار التي خلفتها الظروف المضطربة التي شهدها العراق على المشكلات النفسية والصحة العقلية فحسب؛ بل تعدتها إلى تغييرات سلوكية ضارة لعل من أخطرها انتشار تعاطي المخدرات في العراق.

لقد سجل العراق أعلى معدلات للانتحار بين الشباب منذ عام 2014، وهي السنة التي راجت فيها تجارة الكرستال أحد أخطر أنواع المخدرات. وبحسب إحصائية الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات بلغ عدد المسجلين 16 ألف حالة إدمان بمحافظة بغداد وحدها، واشارت احصائية مستشفى ابن رشد للأمراض النفسية في بغداد وجود ثلاثة مدمنين على المخدرات بين كل عشرة أفراد، وأشار تقرير للأمم المتحدة إلى أن من بين كل عشرة أشخاص أعمارهم بين 30-18 سنة يدمن ثلاثة أشخاص على المخدرات[23].

21- منظمة أطباء بلا حدود (2013): مداواة الجروح النفسية: مصدر سابق، ص4.
22- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف، (2016) : مصدر سابق، ص21.
23- عبد الرحمن نجم المشهداني: انتفاضة الشباب في العراق الاسباب والأبعاد الاقتصادية (تقرير موقف)، مركز صنع السياسات للدراسات الدولية، إسطنبول، 2020.

عوامل الخطورة الناتجة عن أزمة كورونا نحو تقديم فهم لأثر الأزمة الوبائية في زيادة انتشار العنف الأسري

أوجدت كورونا والتدابير المتخذة لمواجهتها، ظروفاً وتداعيات يمكن أن تعرض النساء والأطفال لمزيد من العنف وتصاعد وطأته وشدته، ومعظمها عوامل شد وتوتر أثرت على كل من الطرف المعنف وهيأته للجوء إلى العنف، وأثرت على الضحايا، وأحدثت تحولاً في نمط مقاومتهم وتحملهم للعنف، مثل: فقدان الوظائف، والتعرض للبطالة، والفقر، وفقدان الأمنين الغذائي والإنساني، والإجهاد والتوتر الناجم عن الاضطرار للبقاء في المنزل، فضلاً عن الخسائر المالية والاقتصادية، وفقدان شبكات الدعم الرسمية وغير الرسمية، وزيادة الأعباء المنزلية والرعاية غير مدفوعة الأجر، والإجبار على التعايش مع المعتدي، والافتقار إلى المساحات الآمنة والشعور بالتهديد بالعنف. وكل هذه العوامل تطرح توترات على الأفراد داخل الأسرة وتتيح حالة من القلق وعدم الارتياح، أو كما تسمى عوامل الشد ((Cramp تجعل الأفراد الذين يعانون تحت وطأة هذه الظروف مهيئين ومستعدين للجوء إلى العنف.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن هذه الظروف لا تفسر العنف ولا تمثل أسباباً مباشرة لارتكابه بقدر ما هي عوامل خطورة تزيد من احتمالية التعرض له وليست سبباً لوقوعه.

فالعنف الواقع على النساء تحديداً هو مظهر من مظاهر عدم المساواة، وعدم التكافؤ، في علاقات القوى، وأسبابه تكمن في الممارسات التمييزية ومواقف واتجاهات المجتمع تجاه المرأة، والقيم السائدة حول النوع الاجتماعي، التي تمنح الرجل القوة والسيطرة والسلطة، وتضع المرأة في موقع التابع.

كيف أثرت التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة في زيادة احتمالية تعرض النساء للعنف؟

ومن بين أخطر العوامل التي نتجت عن التدابير المتخذة لمواجهة الجائحة والتي من المحتمل أن تزيد من خطر التعرض للعنف، ومنها:

1. **الإجهاد والضغط الناجم عن وجود جميع أفراد العائلة طوال الوقت في مكان واحد،** ساعدت تدابير الحجر الصحي وإجبار السكان على البقاء في منازلهم في زيادة فترة بقاء أفرد الأسرة مع بعضهم البعض؛ مما قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى توترات في العلاقات العائلية وضغوط نفسية كبيرة مصدرها ضيق مساحة الترفيه خاصة في المنازل الضيقة، وانحسار المجال

الحيوي وافتقاره للمسرات والمثيرات الثقافية ومناسبات التفاعل الاجتماعي، وهو ما يترك أثراً نفسياً سلبياً وضغوطاً كبيرة على الأفراد. وإن التماس المباشر بين أعضاء الأسرة؛ بسبب التقارب المكاني في مساحة مغلقة وضيقة ولمدد طويلة، يمكن أن يؤدي الى ضغوطات نفسية كبيرة وتوترات.

وأكدت نتائج دراسة حول العنف الاجتماعي أجريت في مدينة بغداد على أن من أهم العوامل المساهمة في زيادة الميل إلى التصرفات العدوانية وسلوك المخاشنة بين الأفراد هو ارتفاع عدد الأفراد الذين يعيشون في المنزل الواحد، فالازدحام وكثرة عدد أفراد الأسرة ضمن مساحة محددة يحرض على العدوان؛ ويؤدي إليه بسبب ضيق الحيز الذي يحتاجه كل فرد للتحرك من خلاله؛ وليحقق استقلاله الشخصي؛ مما ينتج عنه شعور الفرد بالانتهاك وهو أحد الأمور المهمة الدافعة للعنف[24].

ومن الصعب جداً تصور الآثار النفسية للحجر المنزلي بالنسبة للطبقات الفقيرة في العراق التي تعيش معظمها في منازل ضيقة لا تتجاوز مساحة العديد منها الخمسين متراً أحياناً، وتقطنها أسر يبلغ معدل حجمها 6 أفراد على الأقل، وبحسب بيانات وزارة التخطيط فإن ما يقرب 63 % من الأسر في عموم العراق تتوافر بيوتها على غرفة واحدة أو غرفتين للنوم فقط، وإن متوسط عدد الأفراد لكل غرفة نوم واحدة هو ثلاثة أشخاص[25*].

ويزداد الشعور بالانتهاك وعدم الخصوصية، عند النساء فتواجد ذكور العائلة طوال الوقت حد من خصوصيتهن وفرض قيود اضافية على حياتهن حتى داخل المجال الخاص (المنزل) ابتداء من استخدامهن للهاتف النقال، الى حرية التحرك والتنقل، وقد اكدت نتائج الاستطلاع الذي اعدته دائرة تمكين المرأة، ان من اهم مخاوف الحماية للنساء التي تم رصدها نتيجة لظروف الوباء في المجتمعات المحلية كانت الصدمة النفسية والتوتر والقلق ونقص المساحة الامنة والخصوصية.

وعزى 92 % من مقدمي الخدمات الذين شاركوا في الاستطلاع حول اسباب ازدياد العنف خلال الجائحة الى الاجهاد الناجم عن الحظر والحجر المنزلي[26].

24- أسماء جميل رشيد:العنف الاجتماعي وبعض مظاهره في المجتمع العراقي، دار الشؤون الثقافية، بغداد 2013، ص149.

25* - بلغت نسبة الأسر التي تتوافر على غرفة نوم واحدة 20.2% في حين بلغت نسبة الأسر التي تتوافر على غرفتي نوم فقط 42.7. ينظر: الجهاز المركزي للإحصاء: المسح العنقودي متعدد المؤشرات 2018 تقرير نتائج المسح، بغداد 2019. ص: 82.

26- دائرة تمكين المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان: أثر الأزمة الوبائية الراهنة في زيادة حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي، أيار 2020.

كما اشارت 87 % من النساء في عينة المسح الذي اجراه معهد المرأة القيادية حول وضع النساء خلال الجائحة الى التأثيرات النفسية للحجر المنزلي وتعتقد 47 % من النساء ان الحجر اثر على المرأة أكثر من الرجل فيما تعتقد 53 % بان الحجر اثر على الرجل بصورة أكبر من تأثيره على المرأة[27].

تسبب الحجر المنزلي في فقدان النهج العاطفي والتوازن النفسي سرعان ما يترجم على شكل سلوك عدواني واساءات نسبغ التفاعل اليومي بين افراد الاسرة كما ادى الى ضغوط نفسية دفعت الرجل الى اللجوء الى العنف وأضعفت قدرة الضحية على اتخاذ استراتيجيات مناسبة لتجنبه او تحمله.

2. **زيادة الاعباء الملقاة على المرأة:** أشارت العديد من الكتابات والنتائج الحديثة إلى أن أحد أهم التأثيرات الناتجة عن الجائحة والتي يمكن أن تعمق التفاوت ما بين الجنسين هو زيادة أعباء الرعاية غير مدفوعة الأجر. وفي العراق أكدت 72 % من النساء في المسح إلى أن أزمة كوفيد خلفت أعباء اضافية على حياتهن[28]. فمن جهة فرضت إجراءات الوقاية من الجائحة والخوف من العدوى مهمام جديدة من أمور تعقيم وتنظيف ورعاية المرضى والمصابين، وغيرها من المهام التي تستهلك المرأة جسدياً ونفسياً وذهنياً. لقد فاقم إغلاق المدارس من جهة ثانية وبقاء الأطفال لمدة أطول في المنزل من حجم الضغوط على المرأة، إذ أصبح على المرأة تحمل أعباء إضافية من تدريس ورعاية وإعداد الوجبات المتكررة بعد أن كانت المدرسة تساعد في تخفيفها خلال الفترات التي يقضيها الأطفال داخل المدرسة؛ وهو ما قلص المساحة التي تحتاجها النساء للاستراحة أو الاسترخاء، وضاعف من فقدان القدرة على تحمل العنف.

تقضي النساء في العراق ساعات طويلة في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر؛ وبحسب دراسة أجرتها وزارة التخطيط حول استعمال الوقت فإن معدل الساعات التي يقضيها الرجل في العمل خارج المنزل لا تتجاوز الست ساعات بينما تقضي النساء ما معدله 18 ساعة يومياً في الأعمال المنزلية.

غالباً ما تعد أعمال المنزل في إطار البنية الثقافية العراقية شأناً نسائياً لا علاقة للرجال بها وغالباً ما تصنف هذه الأعمال التي تمارس داخل المجال الخاص على أنها أقل شأناً. وقد أظهرت

27- معهد المرأة القيادية: واقع النساء والفتيات في ظل جائحة كوفيد19/العراق، دراسة حالة، 2020.
28- المصدر السابق نفسه.

نتائج مسح الأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة I-WISH بأن 5.9 % فقط من الرجال المتزوجين يشاركون بأعمال المنزل بنحو منتظم، وأن 42.8 % من الرجال لا يشاركون زوجاتهم بأعمال المنزل تحت أي ظرف من الظروف وترتفع هذه النسبة في الريف إلى 58.5 %.

وللأسف لا توجد دراسات كثيرة تهتم بالأثر النفسي للأعمال المنزلية التي تجند لها النساء والفتيات غير أن البحوث القليلة التي أجريت قد أثبتت وجود علاقة بين الأدوار الإنجابية التي تشمل كل ما يتعلق برعاية شؤون الأسرة وبين التعرض للاكتئاب عند المرأة حيث وجد أن احتمالات الإصابة بهذا المرض بين ربات البيوت أكبر من العاملات، وإن إنجاب الأطفال تجربة أقسى على ربات البيوت. في حين كان ظهور الاكتاب عند النساء مرتبطاً بتحملهن مسؤولية تربية الأطفال، وعدم مشاركة الزوج في تحمل الأعباء المنزلية.

وإذا ما انطلقنا من اعتبار عبء الأعمال المنزلية الذي يقع على المراة وحدها شكلاً من أشكال التمييز غير المباشر فإن تأثيره سيكون شبيهاً بتأثير تعرض النساء للتمييز اليومي باللفظ والسلبية من الزوج التي ثبت أنها تؤدي إلى أعراض مثل الإجهاد العام وزيادة الأم ما قبل الحيض والصداع والكآبة والتدخين بشراهة[29].

3. **الإجبار على الوجود القسري مع المعتدي:** تستعين المنظمات الدولية المعنية بحقوق المرأة بمفهوم الوجود أو التعايش القسري مع المعتدي لوصف وتلخيص وضعية النساء ضحايا العنف الأسري خلال الأزمة الوبائية، وفي تفسير الزيادة في نسب انتشار العنف خلال جائحة كورونا.

مع توقف العمل والقيود المفروضة على التنقل وفقدان الكثير من النساء لعملهن أصبحت النساء مجبرات على التعايش القسري مع أزواجهن المعتدين، وألزمهن على البقاء في بيوتهن بجوار مضطهديهن، دون أن تكون هناك إمكانية لترك الشريك والتخلص من العنف؛ بسبب القيود المفروضة على التنقل، وإجراءات التباعد الاجتماعي، وتعطل الخدمات أو محدودية توفرها؛ وهو ما قد يعطي الجناة سلطة أكبر بالتحكم والسيطرة على ضحاياهم ويضعف من قدرة الضحايا على تحمل العنف بوصفه أحد الاستراتيجيات المتبعة في مجابهته.

29- زهراء مجدي: الأعمال المنزلية تؤثر على الصحة العقلية للمرأة، موقع الجزيرة، نشر بتأريخ 16 شباط 2020.
https://www.aljazeera.net/news/women/2020/2/16/

إن آثار الوجود المستمر للزوج في المنزل نتيجة الظروف التي فرضتها الجائحة، هي حالة من عدم الارتياح لدى الزوجات حتى في الحالات التي لا يكون فيها الأزواج مسيئين، فهو يشعر النساء بحجم القيود المفروضة عليهن وقلص هامش الحرية التي يتيحها غياب الرجل في عمله، وزاد من إحساسهن بالرقابة الموجهة على اتصالاتهن بمحيطهن الاجتماعي وسلوكهن، وخلق معاناة اضافية مصدرها تدخلات الزوج الكثيرة في كل صغيرة وكبيرة، وتوتره واستنفاره وإثارته للمشكلات.

وهو ما يستدعي مراجعة لطبيعة العلاقة التي تربط المرأة بالرجل والقائمة على التسلط والقهر والإخضاع وقدرة الرجال على فرض إرادتهم على المرأة وإنزال العقوبات أو التهديد بها على من لا تطيع أوامرهم أو تمتثل لطلباتهم.

وأظهر المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء أن 40 % من النساء واقعات تحت تسلط الرجل التام على أمور حياتهن كافة، وأكثر أشكال التسلط الذي تتعرض له المرأة اليوم كما وردت في المسح هو الغيرة والغضب، يليهما الحد من حرية المرأة وحركتها من خلال فرض الزوج على زوجته الحصول على إذنه وموافقته حتى في حالة حاجتها للذهاب إلى الطبيب أو الحصول على رعاية صحية.

مراقبة الحياة الخاصة للمرأة أحد أشكال التسلط المنتشرة على نطاق واسع فأكثر من ثلث النساء في العراق يعترفن بمعاناتهن من إصرار الزوج على معرفة مكان تواجدهن وتحكمه بعلاقاتهن الاجتماعية؛ بهدف عزلهن عن محيطهن الاجتماعي سواء بمنع الاتصال والتواصل بأقارب أو التواصل مع المعارف والصديقات.

وعبر الرجال في المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء عن قناعات شبه راسخة بضرورة سيطرة الرجل على المرأة والأسرة وأيد ما يقرب من ثلثي الذكور المشاركين في المسح الافعال الدالة على التسلط بوصفها حقاً للرجل؛ اعتقاداً منهم بأن السيطرة تعطي للرجل هيبته في حين أن التفسيرات العلمية تؤكد أن السيطرة والتسلط تمنحان وهم السمو والقوة، ويعتبر «بيير داكو» أن الرجال الذين يمارسون فعالية القهر والإذلال يشعرون أنهم أنجزوا عملاً عظيماً، فهم ينظرون إلى السلطة كغاية بذاتها لما توفره لهم من أمن داخلي فهي تعويض نفسي للوجود والاستمرار[30].

30- اعتمد التحليل على نتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية I-WISH لسنة 2011 الذي أجرها الجهاز المركزي للإحصاء.

ويعد التسلط الشكل الأكثر وضوحاً للعنف، ذلك أن أي فعالية تسلطية تنطوي بالضرورة على ممارسة للقوة والعنف في أقصى درجاته ومختلف اتجاهاته كما تنطوي على استعداد لممارسته في أي مناسبة؛ وبالتالي لا يمكن لفكرة التسلط أن تقوم من غير عنف بكل ما يشتمل عليه الأخير من نزعة إلى القهر والأذى والعدوان[31].

وقد ساعد الحظر العام واضطرار الرجال إلى ملازمة المنازل في زيادة توتر السلوك التسلطي على النساء، وعمّق إدراك المرأة للأذى المترتب على مثل هذا السلوك.

4. **عزل المرأة عن شبكات الدعم والحماية الرسمية وغير الرسمية:** تعتمد الكثير من النساء في مقاومتهن للعنف وتحمله وتدبير المواقف التي تقود إليه وتجنبه على الدعم الذي تتلقاه من الأهل والأقارب والأصدقاء وحتى الجيران، إذ طالما تمثل شبكة الدعم هذه واحدة من أهم مصادر الحماية غير الرسمية تعمل على التصدي للعنف، والتخفيف من الآثار المترتبة عليه، وتزيد من قدرة الضحايا على مواجهة العنف وتحمله.

أدت الجائحة والإجراءات المتخذة لمواجهتها إلى عزل المرأة عن الذين تتواصل معهم؛ وهو ما أدى إلى إضعاف الحماية التقليدية وفقدان المرأة للدعم الذي يمكن أن تحصل عليه من أهلها وأقاربها وجيرانها في حال أُسيء معاملتها؛ وهو ما جعلها في موقف ضعيف ويسهل استهدافها بالعنف.

وفي بعض الحالات حرمت المرأة من أي تفاعل اجتماعي مع عائلتها حتى عبر الإنترنت ولاسيما في الأماكن التي تمنع فيها النساء من استخدام الإنترنت والهواتف النقالة.

وأثرت الجائحة وإجراءات الإغلاق في قدرة النساء على الوصول لشبكات الدعم الرسمية وحدت من قدرتهن على طلب المساعدة من المراكز إلى تقدم خدمات الدعم النفسي والقانوني ومراكز الشرطة والمستشفيات والمحاكم، وأثرت الجائحة في مستوى الخدمات المقدمة للنساء المعنفات، بعد أن توقف عمل الكثير من المنظمات والمراكز التي تقدم خدمات الدعم للنساء؛ بسبب إجراءات الإغلاق، وضعف التمويل تحت وطأة الوباء، وقد أفاد مقدمو الخدمات في المسح الذي اجرته دائرة تمكين المرأة أن إجمالي خدمات الاستجابة للعنف المدني قد انخفضت بحوالي 50 % لإدارة الحالة، و60 % للدعم النفسي، و50 % لأنشطة زيادة الوعي مقارنة بالأهداف المخطط لها.

31- علي أسعد: بين السلطة والتسلط، ص9.

وعلى الرغم من محاولة بعض المراكز والمنظمات تقديم خدمات الدعم للنساء من طريق الإنترنت، لكن الكثير من النساء اللاتي يتعرضن للعنف غير متصلات بالإنترنت وغير قادرات على استخدام الهواتف المحمولة.

وبنجو عام فان مراكز الدعم للنساء ضحايا العنف تجربة حديثة في العراق وما تزال تواجه تحديات كبيرة، لعل من أهمها: ضعف توجه النساء المعنفات، وطلب المساعدة، فمن النادر ما تتوجه المرأة إلى طلب المساعدة خارج نطاق أسرتها، وقد توصلت دراسات سابقة للباحثة أن المرأة لا تتوجه إلى القضاء أو إلى مؤسسات أخرى غير رسمية طلباً للمساعدة إلا عند وصول علاقتها بالرجل (الزوج) إلى نهايتها بالهجرة والطلاق. ولا يمكنها التوجه إلى الشرطة للإبلا غ عن عنف إلا بعد تعرضها لإصابات جسدية بليغة، وأن ثلث النساء اللاتي يتعرضن لإصابات بليغة لا تتوجه إلى الشرطة للإبلا غ عن العنف، وعادة ما تلجأ النساء عند تعرضهن للعنف إلى الأهل والأقارب.

في المقابل فإن أنظمة العدالة من محاكم ومراكز الشرطة لم تكشف عن برنامج يعطي الأولوية لقضايا العنف الأسري وملاحقة الجناة، وبحسب مدير دائرة الإعلام في وزارة الداخلية فإن من بين 5311 شكوى عنف أسري وردت إلى دائرة الحماية من العنف، فإن 367 حالة صدرت بحقها أوامر إلقاء القبض؛ مما يعني أن الجناة غالباً ما يفلتون من العقاب.

5. **الإجهاد الناجم عن الصدمة الاقتصادية:** تسببت الأزمة الوبائية وفرض الحظر العام لمواجتها بإيقاف أغلب الأنشطة الاقتصادية وتعطلها، وهو ما يثير المخاوف بشأن تعرض نسبة كبيرة من السكان لخطر الفقر، ويطلق على احتمال خطر بقاء الناس في حالة فقر أو وقوعهم فيه نتيجة للصدمة الاقتصادية وتأثير الأحداث السلبية المفاجئة من أوبئة وكوارث مصطلح الهشاشة أو الضعف إزاء الفقر[32].

بلغ عدد الفقراء في العراق 7.5 مليون في العام 2018 ونسبة كبيرة من السكان عند خط الفقر أو قريبين منه؛ وهو ما يعني هشاشة أوضاع الملايين من العراقيين؛ نتيجة عدم قدرتهم على التكيّف مع تأثير المخاطر الاقتصادية التي تسبب بها الوباء، ولاسيما أن الإجراءات الحكومية لمواجهة الوباء لم تتضمن سياسات اقتصادية للتخفيف من الضغوطات المعيشية باستثناء الاعلان

32- عزام محجوب: جائحة كوفيد 19 في تونس التفاوتات والهشاشة في مواجهة الفقروالبطالة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، أيار 2020، ص18.

عن منحة مالية لم تتجاوز الـ25 دولاراً[33] خاضعة لشروط تجعل الإفادة منها صعبةً على الكثيرين ممن هم بحاجة للدعم والتعويض.

فقدت العديد من العائلات مصادر دخلها نتيجة الحظر العام والحجر المنزلي وقد أشارت 77،5 % من عينة النساء البالغة 2500 في الاستطلاع الذي أجراه معهد المرأة القيادية إلى تراجع الوضع المعيشي للأسرة خلال الأزمة الوبائية. وأكدت 74 % منهن على عدم توفير أي دخل للعائلة في الوقت الراهن[34].

بينما أشار دليل الهشاشة في العراق إلى أن 42 % من السكان عرضة للفقر نتيجة للجائحة، وأن 15 % يعانون من هشاشة شديدة العمق لشدة ما يعانونه من حرمان [35].

ومع زيادة احتمالية تعرض الناس للفقر وانعدام الأمن الغذائي والحرمان من الحاجات الأساسية تزداد احتمالية تعرض النساء والأطفال لمزيد من العنف نتيجة للضغط الناجم عن الصعوبات الحياتية؛ فالحرمان يؤدي إلى ظهور استجابات عاطفية سلبية مثل: الغضب، والعدوان، والإحباط؛ ومثل هذه الاستجابات غالباً ما تفضي إلى العنف. وفي هذا الإطار استعمل «فرانس تون» مفهوماً أفضل مستوى من الشد (الاجهاد) في تطويره لنظرية ترتبط بالعنف داخل الأسرة معتمداً على فرضية الحرمان النسبي، وعرف الإجهاد بأنه عدم التوازن بين المتطلبات التي يواجهها الفرد والأسرة مع قابلية الاستجابة المتاحة عند التعامل مع هذه المتطلبات[36].

وعلى الرغم من وجود هذا الارتباط بين سوء الأوضاع المعيشية، والإجهاد الناجم عن ترك العمل، واحتمالية تزايد العنف ضد النساء والأطفال غير أن من المهم التأكيد مرة أخرى بأن هذه العلاقة ليست سببية؛ بمعنى أن الاعتداء المستمر على النساء منشأه الرغبة بممارسة السيطرة والهيمنة على الآخرين، وليس سببه الفقر والحرمان[37]، وبالعودة إلى القصص والشهادة التي وثقتها وسائل

33- حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخرون: دراسة حالة الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين، أيار 2020.

34- معهد المرأة القيادية، مصدر سابق.

35- وزارة التخطيط: تقويم أثر جائحة كورونا على الفقر والهشاشة في العراق، دراسة معدة بالشراكة مع البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تموز 2020، ص19.

36- أسماء جميل رشيد: العنف الاجتماعي وبعض مظاهره في المجتمع العراقي، مصدر سابق، ص106.

37- مجموعة منظمات: من التنسيق العالمي إلى الاستراتيجيات المحلية/مقاربة عملية لمنع ومعالجة وتوثيق العنف في ظل كوفيد 19، تموز 2020، ص21.

الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي فإن الكثير من المعتدين الذين استعملوا العنف الشديد إلى حد التصفية بالقتل لم يفقدوا فرص عملهم، ولا يعانون من صعوبات حياتية. وكان تأثير اضطراب القاعدة المعيشية والحرمان من الحاجات الأساسية واضحاً في ظهور نمط آخر من العنف تكررت حوادثه خلال الجائحة، وهو التخلي عن الأطفال وتركهم لمن يعثر عليهم.

التدخلات المطلوبة

1. تنسيق الاستجابة للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال أزمة كورونا وما بعدها، ووضع خطة متعددة القطاعات لمواجهته ولحماية الضحايا.
2. دمج خدمات الاستجابة والتصدي للعنف المبني على النوع الاجتماعي ضمن تعليمات خلية الأزمة لمواجهة الوباء، مع تخصيص مبالغ من الميزانية المرصودة للجائحة لمواجهة العنف المبني على النوع الاجتماعي.
3. إشراك النساء في مراحل الاستجابة للجائحة وادماجهن في خلايا الأزمة واللجان الصحية على مستوى المحافظات وفي مواقع صنع القرارات كافة الخاصّة بإدارة أزمة كورونا، وادماج منظور النوع الاجتماعي القائم على مراعاة احتياجات الرجال والطبيعة الخاصة لاحتياجات النساء في جميع البرامج والخطط التي توضع وتنفذ لمواجهة الجائحة وآثارها.
4. توفير البيانات المصنفة حسب الجنس بشأن الآثار الصحية والتعليمية والاقتصادية للجائحة، وبما يساعد أصحاب القرار في فهم احتياجات النساء، ويساعد أيضاً في تعديل السياسات وتوجيه الموارد والجهود بنحو يضمن تخفيف التفاوت بين الجنسين الذي بدا أكثر وضوحاً خلال الأزمة الوبائية.
5. وضع سياسات اقتصادية وتنفيذها لدعم المتضررين من الجائحة، وحماية العاملين في القطاع غير الحكومي من الفقر. وإعطاء النساء المعيلات لأسرهن الأولوية في منحة الطوارئ، وأي تعويضات تسهل حصولهم على المواد الغذائية والطبية. وعلى العاملين في القطاع الحكومي

تقاسم المسؤولية الاجتماعية تجاه الفئات الفقيرة ومعدومة الدخل من خلال قيادة مبادرات أو السماح بتخصيص نسبة يسيرة من رواتبهم لدعم الفئات الفقيرة.

6. الاستفادة من الوسائط الإعلامية، ووسائل التواصل الاجتماعي، والرسائل النصية، وقنوات التلفزيون لنقل المعرفة والمعلومات، ولبث رسائل وعروض تمثيلية قصيرة على الإنترنت، وضمان وصولها وتعميمها على النساء والرجال. وقد اقترح تحالف يضم مجموعة من المنظمات الدولية مجموعة من الأدوات التي تتوافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة الأزمة الوبائية، ويمكن أن تكون مصدراً للمنظمات المحلية التي تتصدى للعنف الأسري، من بينها إيصال ونشر إرشادات بما ينبغي للرجال عمله في أثناء الحظر، ورفع الوعي بالقضايا النفسية، وكيفية التعامل مع مواقف العنف الأسري، وإنشاء مجموعات دعم للنساء الشابات(38). ومن الضروري أيضاً بث رسائل بالتزامن مع رسائل الوقاية من الفايروس تتضمن إعطاء الأجهزة الأمنية والقضائية الأولوية لمعاقبة مرتكبي العنف خلال جائحة كورونا.

7. تصميم خدمات المساعدة للنساء الناجيات من العنف بطريقة جديدة تتوافق وإجراءات الحظر والتباعد الاجتماعي، وضمان الوصول إلى النساء من الفئات السكانية أو المناطق التي يصعب الوصول إليها، ولاسيما النساء في مخيمات النزوح والنساء غير المرتبطات بالإنترنت واللاتي لا يمتلكن هواتف نقالة.

8. تعزيز قاعدة المعرفة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف الأسري خلال الجائحة عبر توفير البيانات، وتحسين أنظمة جمع المعلومات، وإعداد التقارير الخاصة، وتوثيق جميع أشكاله وأنواعه بما يساعد على تعميق الفهم بالكيفية التي يعمل بها، ويساعد أصحاب المصلحة من تحسين الاستجابة للعنف.

9. تطوير آليات لخلق فرص للضحية للإبلاغ عن العنف في حالات الطوارئ والأزمات.

10. إعادة توجيه المشاريع العاملة في قضايا النوع الاجتماعي بنحو يسمح بدمج الرجال كما النساء في الأطر والبرامج ذات العلاقة، فكثير من المشاريع التي عملت على المساواة بين الجنسين لم تعط النتائج المرجوة؛ لأنها ركزت بنحو كامل على المرأة دون الرجل والوقاية من العنف تقتضي إشراك الرجال، ودفعهم لتبني هذه القضية والعمل عليها.

38- المصدر السابق نفسه.

11. إطلاق حملات توعية وتثقيف تستهدف القواعد الشعبية وقيادات المجتمع المحلي تهدف إلى ثني الأفراد عن إتيان ممارسات ضارة بالمرأة، وتؤدي إلى تغيير فعلي في السلوكيات التقليدية التي تنطوي على تمييز ضد المرأة.

12. الضغط باتجاه إقرار قانون حماية الأسرة، وإنشاء آليات مؤسسية لتنفيذ هذا القانون.

13. وضع خطة وطنية لتطوير خدمات الصحة النفسية على أن تُدمج هذه الخدمات في مراكز الرعاية الصحية الأولية؛ لضمان وصول النساء إليها. ونشر الوعي العام بالصحة النفسية وبخدمات الرعاية المتوافرة خطوة أولى لتشجيع المحتاجين إلى الرعاية على طلب المساعدة؛ ومثل هذه الخطوة تتطلب وقتاً طويلاً وجهداً مضاعفاً.